المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 06 ديسمبر 2023

تشدد قمعي ينذر بتصعيد نوعي ضد حراك التعليم، لا رد عليه إلا بمزيد الوحدة والتضامن

تقرأون في هذا الملف

حراك شغيلة التعليم: ظواهرٌ سلبية على صعيد حرية التعبير والديمقراطية..

انتفاضة التعليم المجيدة والتعليم التجاري، ما الموقف الصائب؟

النقابة الديمقراطية للبحارة الصيادين بالمغرب: تضامُننا مع شغيلة التعليم

حراك التعليم العظيم: من أجل توحيد هيئات تنسيق النضال

مقابلة مع الرفيقة فاطمة بلا حول دور النساء ومكانتهن في الاضرابات التي يشهدها قطاع التعليم

تشدد قمعي ينذر بتصعيد نوعي ضد حراك التعليم، لا رد عليه إلا بمزيد الوحدة والتضامن

افتتاحية المناضل-ة، 4 ديسمبر، 2023

بعد أن تيقنت الدولة من صمودنا، نحن شغيلة التعليم، ومن تمسكنا بحقوقنا، ورفضنا مجملَ التعدِّيات المركزة في النظام الأساسي، لجأت إلى مكر التنازلات الخادعة والمفخخة، من قبيل "التجميد" و"التجويد" و"دراسة تحسين الدخل"...، كي تبطل التعبئة الكفاحية الجارية لتعود إلى استئناف هجومها عندما يخلو لها الجو بعودتنا إلى فصول التدريس. كيف لا وما فعلت بالتعليم مندرج ضمن عدوان شامل على الوظيفة العمومية بكافة قطاعاتها.

وكالمعهود في كل دولة برجوازية تواجه تحديا نضاليا من الطبقة العاملة، بدأت الدولة تكشر عن أنياب القمع بما عرّضت له يوم أمس الأحد 3 ديسمبر مسيراتِ دعت إليها (لإنقاذ مصداقية منهارة) إحدى القيادات الموقعة على اتفاق 14 يناير 2023 المناهض لمصلحة شغيلة التعليم ولكافة شغيلة الوظيفة العمومية. ليس منع التنقل وتعنيف المحتجين-ات سوى رسالة أولى إلى الحراك العظيم الذي يهز القطاع منذ شهرين. وإن كانت الجزرة التي ألقت بها الدولة إلى محاوريها من القيادات الأكثر امتثالية صغيرةً، فإنها تلوح بعصا قمع كبيرة، بإصدار باشوات قرارات تعسفية بمنع التنقل إلى مراكز تم تحديدها لتنظيم الاحتجاج، ما يعني من اليوم فصاعدا مواجهة أشكال التظاهر المنظمة جهويا ومركزيا (وقفات ومسيرات)، بقرارات قمع شبيهة.

أن تلجأ الدولة إلى قمع واسع النطاق ضد حركة نضال جماهيرية تهز قطاعا يشغل أكثر من 300 ألف أجير وأجيرة هو إعلان حرب نوعية، سيكون آخر ما بجعبة الدولة الحريصة على وقف حراك غير مسبوق يهدد بتعميم الاحتجاج لاسيما في مناخ غلاء فاحش أتى على القدرة الشرائية لعامة الشعب.

هذا التصعيد القمعي يدعونا، نحن شغيلة التعليم، إلى تفكير جماعي ومناقشة ابتكار صيغ نضال أشد بأسا من الإضراب (إضرابنا لا يوقف آلة الإنتاج، ورفاقنا شغيلة القطاعات الإنتاجية ليسوا في الموعد النضالي بعدُ) ومن المسيرات والوقفات، تكون بكثافة جماهيرية وطابع سلمي تُؤتي ضغطا أشد، وذلك في تناغم مع كفاح أسر التلاميذ التي تنمو حركتها باطراد.

وإذ نكافح بمفردنا لصد عدوان الدولة على ظروف عملنا وحياتنا، في ظل ما يبدو ترقبا من شغيلة الدولة، في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، وحتى من شغيلة القطاع الخاص، لما ستسفر عنه المواجهة الجارية، ونتيجة أيضا لامتناع القيادات النقابية بتلك القطاعات عن الانخراط في المعركة الجارية، فليس بيدنا في المدى الآني غير توطيد صفوفنا، وتعزيز وحدتنا، بإعلان فوري لإحداث هيئة تنسيق عليا بين المكونات الثلاث، التنسيقية الموحدة و التنسيق الوطني لقطاع التعليم وتنسيقية الثانوي التأهيلي، تنهي أي تباين في برامج النضال، وتوحد المطالب، وتجسد الوحدة داخل المؤسسات بجموع عامة موحدة ومسيرة ديمقراطيا، تتداول في شؤون المعركة ومآلاتها، وتكون قراراتها أساس قرارات هيئة التنسيق العليا.

فتوحيد صف التنسيقيات المناضلة وتعزيزه بانضمام شرائح أخرى لم تلتحق بعدُ بالنضال كفيل بإبطال مفعول مناورات الدولة، وعلى رأسها التلاعب بالمطالب الفئوية والتلويح بالقمع أو تشديد حدته، لشق صفوف الشغيلة.

اللحظة تاريخية حاسمة ومصيرية، والدولة لن تنصاع إلا باستماتتنا في الدفاع عن حقوقنا بصف واحد متراص. وإذا كانت هيئات تسيير تنسيقيات نضالنا تعلن على طرف اللسان تمسكها بالوحدة دون أن تجسدها في اتفاق جماعي قبلي في برنامج النضال، فما ذلك إلا خضوع لضغطنا من القاعدة الواعي بأن مصيرنا في كف وحدتنا. وإن تنامي هذا الضغط، وتعميم الجموع العامة دون يافطات انتماء إلى هذه الجهة التنظيمية أو تلك، واعتماد قراراتها، هو الضمانة الأساسية لإنماء كفاحيتنا بما يكسبنا مقدرة التصدي لمناورات الدولة وعصا قمعها.

واجبنا، نحن جماهير شغيلة التعليم، الضغط على قيادات التنسيقيات جميعها، وتجسيد الوحدة في أماكن العمل، الوحدة الميدانية، وتسيير الإضراب وكل صيغ النضال بأدوات ننتخبها، بعين المكان، وإقليميا وجهويا ووطنيا. ننتخبها جميعها بديمقراطية مباشرة، مع ضمان تمثيلية النساء، وتحديد مدة الانتداب، وتدقيق صلاحيات التقرير في القضايا الأساسية في الهيئات التمثيلية المركزية، وقابلية عزل كل منتخب لم يف بالغرض.

إما أن نستعد للعدو بوحدتنا أو يسحقنا بالانفراد بنا واحدا بعد الآخر.

سننتصر...

انتفاضة التعليم المجيدة والتعليم التجاري، ما الموقف الصائب؟

في سياق المعركة الكبرى للشغيلة التعليمية، وفي سياق النقاش البرنامجي والمطلبي الدي أيقظته في صفوف أغلب الشغيلة، بعد أن ظل كامنا لفترة طويلة، لا بد من الوقوف قليلا عند أحد أهم مظاهر الهجوم الدي استهدف التعليم العمومي، بل أحد اخطر حلقات هذا الهجوم: إنه الخوصصة الزاحفة للقطاع.

بقلم، فاتح رضوان

دولة تدعي إصلاح التعليم العمومي تدعم التعليم التجاري

لم يعد خافيا الآن، في سياق المعركة الكبرى الجارية، أن أحد أهم محاور هجوم الدولة على المدرسة العمومية متمثل في رفع نسبة «قطاع التعليم التجاري» ليصل لنسبة تفوق 25 بالمئة. وهو موضوع المشروع السابع من حافظة مشاريع القانون الإطار، حيث أُدرِج ضمن المشاريع التي تستهدف «الانصاف وتكافؤ الفرص» بشكل يبين بشكل جلي مضمون الإنصاف وتكافؤ الفرص الذي تعمل عليهما الدولة. هكذا ترى حافظة المشاريع أن «هذا المشروع يهدف إلى تطوير وتنويع العرض المدرسي الخصوصي، وجعل التعليم الخاص شريكا للتعليم العمومي في إطار من التفاعل والتكامل مع باقي مكونات المنظومة في تحقيق أهداف الإصلاح. وحتى يتسنى لمؤسسات التربية والتعليم والتكوين التابعة للقطاع الخاص الاضطلاع بدورها كطرف فاعل في الإصلاح، ومن الوفاء بالتزاماتها. يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير لتحفيزها وتشجيعها وضبط معايير جودتها في نطاق تكافؤ الفرص، أخذا بعين الاعتبار الصعوبات والإكراهات التي يعرفها هذا النوع من التعليم»[1]. يتعلق الأمر إذن بركن أساس من أركان منظور الدولة وخطتها، لكن هذا المنظور يطرح سؤالا إشكاليا: كيف لدولة تريد إصلاح المدرسة العمومية، وهي تضع هدفا لها دعم المدرسة الخصوصية؟ ألن يكون لأي تطوير للمدارس العمومية انعكاس على جاذبية قطاع التعليم التجاري، الذي تعلن الدولة انها داعمة له؟ هل ستصنع الدولة منافسا خطيرا لرأس المال الذي تبحث له عن فرص للربح عبر التجارة في كافة الخدمات العمومية وعلى رأسها التعليم؟ إن ذلك يفضح نفاق منظور الدولة «الإصلاحي»: على المدرسة العمومية أن لا تتفوق على أسوأ مدرسة خاصة.

من هم «زبناء» المدارس الخاصة؟

تنعكس كذلك في التعليم التجاري بنية المجتمع الطبقية، فالتعليم الخاص له مستويات «جودة» متباينة، من المدارس من فئة النجوم الخمس إلى مدارس خاصة ذات مستوى جودة متدني، وزبناء المدارس الخاصة يلجون له وفق قدرتهم على الدفع، وضمن هؤلاء نجد فئة عريضة جدا من أبناء وبنات العمال- ات وصغار المنتجين- ات وضمنهم- هن جزء من شغيلة التعليم، الذين لظروف ما يضطرون لتسجيل أبناءهم في هاته المدارس، ولعل أهمها، الضعف الحاد في خدمات التعليم العمومي، خاصة على مستويات الحراسة والنظافة والاستقبال والاكتظاظ ومرونة استعمالات الزمن وكذلك لاستنكاف الدولة عن بناء مدارس عمومية في التركزات السكنية الجديدة التي تقطنها القطاعات الجديدة والشابة من الطبقة العاملة، وليس لسبب مرتبط بالأساتذة أو بالإدارة التربوية أو التأطير التربوي.

حمَّل تقرير صادر سنة 2017 عن منظمة «اليونيسكو» الدولةَ مسؤولية ما آلت إليه وضعية التعليم العمومي؛ إذ تشجع الدولة التعليم الخصوصي/ التجاري عبر آليات «التساهل الضريبي والتشريعي والرقابي مع المؤسسات التعليمية الخاصة»، وهو ما اعتبرته المنظمة «تهديدا مباشرا لحظوظ تمدرس أبناء الطبقات الفقيرة، وتقليصا لفرص حصولهم على تعليم جيد، ومجاني، وتوسيعا للهوة بين التلاميذ من مختلف الطبقات الاجتماعية».

كما أن الاضطرار إلى اللجوء للتعليم التجاري، يرفع بشكل كبير من الضغط على أجور ومداخيل العمال/ات وصغار المنتجين/ات، ويساهم في إفقارهم/ن. واقع أشارت إليه مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي صدرت سنة 2019 تحت عنوان «النموذج التنموي الجديد للمغرب» بقول: «الاختلالات التي تعاني منها الخدمات العمومية تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للأجراء»، وإن كان المجلس حريصا على تنافسية المقاولات أكثر من حرصه على دخل الأجراء وحقهم في خدمات عمومية مجانية وجيدة، إذ أكد على أن «تعزيز الولوج لهذه الخدمات العمومية سيمكن من المحافظة على القدرة الشرائية للعاملين دون الإضرار بتنافسية المقاولات، على اعتبار أن الدولة ستتحمل نفقات هذه التكاليف الاجتماعية، مما سيقلل من المطالبة بزيادة الأجور أوو سيخفف من وتيرة هذه المطالبة».

الانتفاضة التعليمية والتعليم الخاص

إن أحد أهم شعارات الانتفاضة التعليمية التي فجرها تمرير النظام الأساسي، هو الدفاع عن المدرسة العمومية. ولعل أحد رافعات جرأة الدولة على شغيلة القطاع موجود في استشراء التعليم الخاص، خاصة في الوسط الحضري، فالتعليم

1 حافظة مشاريع تفعيل مضامين القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. صيغة 20 فبراير 2020. ص 29

العمومي في المدن لا يتطور كميا من حيث عدد التلاميذ، حيث لم يتطور التعليم العمومي في الابتدائي بين 2010 و2018 إلا بنسبة: 1,54% ، وفي الإعدادي بنسبة : 0,17% ، بل سجل تراجعا في التعليم الثانوي: بناقص 0,74%، بينما تطور التعليم الخصوصي بمعدلات مرتفعة جدا: في الابتدائي بنسبة 63,26% والإعدادي بـ 87,62%، وفي الثانوي بـ 37,19%[2]. وإذا كان تطور التلاميذ سائر في هذا الاتجاه، فكذلك تطور العاملين- ات: أساتذة وأستاذات وإدارة تربوية وعمال وعاملات الحراسة والنظافة والنقل...، هؤلاء جميعا يشتغلون بأجور بؤس، دون أدنى احترام لقانون الشغل. تقوم الدولة بهجومها الشرس على أوضاع شغيلة التعليم العمومي لأنها تعتبر أن القطاع التجاري يقدم «الخدمة التعليمية» بكتلة أجور مخفضة، لم لا يجرب ذلك مع أجراء العمومي؟ كيف لا وهي الانتقاد العزيز على قلب البنك الدولي الذي انتقد في تقريره الصادر سنة 2017 «المغرب في أفق 2040» الذي اعتبر أن «رواتب الموظفين تفوق أكثر من مرتين الأجور في القطاع الخاص... مما يجعل المغرب أحد البلدان ذات كتلة الأجور الأعلى من بين الدول الناشئة المنافسة له»، مشيرا إلى أنه رغم «كلفة الأجور المرتفعة تلك» فإن «جودة الخدمات العمومية غير مرضية وأكد على انطباع السيء عنها لدى الساكنة». الحل الذي وجدوه إذن هو تشجيع التعليم الخصوصي ومساواة ظروف عمل موظفي- ات التعليم العمومي مع تلك التي يشتغل ضمنها زملاؤهم- هن في القطاع الخاص.

إن الانتفاضة الحالية مطالبة بتقديم الجواب الحاسم على هاته القضايا. يكمن ذلك الجواب في المطالبة بشكل فوري بتأميم قطاع التعليم التجاري، ونقل العاملين- ات به للوظيفة العمومية. إن دولة قادرة على تفويض موظفيها إلى مؤسسات دنيا (أكاديميات جهوية) قادرة في نفس الوقت على تحويل شغيلة قطاع التعليم الخصوصي إلى موظفين لديها، لكن الأمر لا يتعلق بالقدرة، بل بالمصالح المادية التي تدافع عنها تلك الدولة.

إن مطلب تأميم مؤسسات التعليم الخصوصي سيلف عليه كل الأسر المكتوية بأسعار المؤسسات الخاصة وتفاوت مستوياتها، وسيلف عليه أسر تلاميذ المدرسة العمومية الذين يعتبرون وجود التعليم الخاص علامة كبرى لانعدام تكافؤ الفرص، وسيلف عليه كل أنصار المدرسة العمومية باعتبار أنه لا ارتقاء بالتعليم العمومي يمكن أن يكون في وجود تعليم خاص تجاري ومستويات جودة متباينة.

ولأن هذا المطلب يحتاج إلى قوة اجتماعية جبارة ليست متحصلة حاليا، فيمكن طرح مطالب آنية تستطيع كبح القوة التنافسية لقطاع التعليم التجاري، وعلى رأسها إلغاء كل التحفيزات الضريبية وكل أشكال الدعم العمومي لها؛ منع اشتغال أساتذة- ات التعليم العمومي داخل مؤسسات التعليم الخصوصي، تطبيق مبدأ «نفس الواجبات، نفس الحقوق» لتحقيق المساواة بين شغيلة القطاع الخاص والقطاع العمومي (رواتب، ترقيات، عطل، رخص، حماية اجتماعية... إلخ)؛ وفي الأساس مطلب تدعيم المدرسة العمومية عبرت توظيفات واسعة وتمويل قادر على توفير البنية التحتية الملائمة.

تمويل التعليم يجب أن يقع على راس المال وليس على الاجور

إن التعليم في دولة راس المال، هو تعليم يخدم في النهاية حاجات هذا الأخير، من عمال مهرة ومستهلكين لهم مستوى معين يؤهلهم للاختيار، إنه القطاع الدي يغذي «جيش الاحتياط» الدي تعتمد عله البورجوازية في الضغط على الأجور، مثلما هو القطاع الذي ينتج لهم عمالا طيعين قابلين بقوانين الاستغلال ومتكيفين معها. هكذا باختصار ترى الطبقات السائدة المدرسة والتعليم العمومي، لكنها في نفس الوقت تسعى للتنصل من تكاليفه ورميها على حصة الطبقة العاملة، أي على الأجور. إن مطلب كل الطبقة العاملة وفي قلبها شغيلة التعليم العمومي هو أن تمويل التعليم يجب أن يقع على البورجوازيين أساسا عبر ضريبة تصاعدية على الرساميل الكبرى، ومحاربة كل تهرب أو غش ضريبي أو تهريب للأرباح والرساميل للخارج. مثلما يجب أن يسير هذا المطلب جنبا إلى جنب مع إنهاء كل التعليم التجاري عبر تأميمه ومع مواجهة سيطرة الطبقات السائدة على مضامين التعليم ومدى تلبيته للحاجات الحقيقية منه، في اتجاه جعله أداة لتحرير الشعب وليس أداة لإدامة الاستغلال

2 « سيرورة إرساء وتطور السياسات التعليمية بالمغرب» - كتاب من إصدار جمعية أطاك المغرب.

فيدرالية النقابات الديمقراطية
النقابة الديمقراطية للفلاحة
فرع اشتوكة آيت باها

دعمنا لمطالب شغيلة التعليم أساس المدرسة العمومية المجانية والجيدة

يعرف المغرب بطوله وعرضه مند شهرين نضالا تاريخيا تخوضه شغيلة التعليم. اضراب عن العمل شل المؤسسات التعليمية وتنظيم وقفات ومسيرات جماهيرية، نضال يدعمه التعاطف الشعبي الواسع وفشل محاولات تحريضها ضد الاضراب بدريعة مصلحة التلميذ الضائعة

يطالب المضربون بسحب النظام الأساسي الجديد بسبب مضمونه الخطير الذي يخرجهم من نظام الوظيفة العمومية ويكرس تعدد أنواع التشغيل في قطاع التعليم ويوسع بتعسف مهام الاستاذ والأستاذات ويشدد نظام العقوبات دون ضمانات مقابل إصرار الدولة على تحطيم المكتسبات القليلة لشغيلة التعليم تشدد في رفضها زيادة حقيقية للأجور بما يتناسب والارتفاع الخطير للأسعار.

يجب أن توفر الدولة لأبناء وبنات العمال تعليما عاما يحظى فيه الأساتذة والأستاذات بظروف عمل جيدة وبأوضاع مادية ومعنوية مستقرة، في حين أن الدولة تترك المدرسة العمومية تغرق في مشاكل عديدة وتدفع قسرا بأبناء وبنات العمال كز بناء للقطاع التعليمي الخاص. ان النضال من اجل مدرسة عمومية مجانية وجيدة من مهام الحركة النقابية المغربية بما هو دفاع عن مكتسبات الشعب المغربي ونضال للدفاع عن القدرة الشرائية للأجراء التي يلتهم قسط منها أقساط تعليم أبنائهم ان نضال شغيلة التعليم العمومي تهم كل عمال المغرب وان التضامن معهم ونصرتهم هو دفاع عن التعليم العمومي

تتحمل الحكومة المغربية مسؤولية حرمان التلاميذ من التعليم طيلة الشهور الماضية، لقد كشفت أنها لا تهتم بمصلحة أبناء شعبنا وتجاهلت عمدا توقف الدراسة ودخلت في رهان استنزاف طاقات المضربين.

يعرف عمال وعاملات القطاع الفلاحي أهمية التعلم والحرب على الجهل الذي لازال الكثيرين من أبناء وبنات طبقتنا العاملة يعانون منه، ويقدرون كل التقدير مهمة المعلم والاستاذ في التعليم والتربية ونشر الوعي في صفوف أبناء شعبنا، ويعتبرون ان تلبية مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحريات والاستقرار المهني يجب ان يتحقق بسرعة.

يعلن الفرع الإقليمي للاتحاد النقابات الديمقراطية

مساندته لمطالب شغيلة التعليم العمومي ويدعم معركتهم البطولية ويدعو المنظمات النقابية للانخراط الحقيقي فيها وبصدق

. يحمل الحكومة حرمان أبناء شعبنا من حقهم في التعليم بسبب سياسة الادان الصماء والمناورات التي لا تنفع مع تشبث الشغيلة بحقوقهم

يدعو اباء وامهات التلاميذ الي التضامن النشط مع شغيلة التعليم والتحرك النضالي ضد الحكومة واجبارها على تلبية مطالب الأطر التربوية واطر الدعم وباقي فئات شغيلة التعليم.

مقابلة مع
الرفيقة فاطمة بلا
حول دور النساء ومكانتهن في الاضرابات التي يشهدها قطاع التعليم

كيف ترين ميدانيا مشاركة النساء في معركة شغيلة التعليم التاريخية الجارية، في الإضراب وفي أشكال الاحتجاج الأخرى، وقفات ومسيرات، قياسا بوزنهن في القطاع، وبتجارب إضرابات سابقة؟

تميزت الدينامية النضالية في قطاع التعليم منذ انطلاقها بتاريخ 5 أكتوبر 2023، بمشاركة وازنة لقسم يبلغ عدده حوالي نصف مجموع الشغيلة التعليمية، اقصد هنا النساء، سواء من خلال المشاركة في النقاش في الجموع العامة داخل المؤسسات التعليمية، أو عند تجسيد الإضرابات أو المساهمة في اتخاذ القرار. كما نلاحظ حماسا وإصرارا بهدف إنجاح كل أشكال الاحتجاج التي تخوضها الإطارات المناضلة. صحيح أن مشاركة النساء كانت دائما قوية في بعض المعارك والتي شاركت فيها الأستاذات جنبا إلى جنبِ رفاقهن، ونلن نصيبهن من القمع. نفس الأمر حصل في معركة تنسيقية المفروض عليهم-هن التعاقد: شاركن في التنظيم والشعارات والإعلام ولم يسلمن أيضا من الاقتطاعات من أجورهن الهزيلة بسبب حقهن في الإضراب ومن المتابعات القضائية ايضا، ونذكر أساسا المناضلة نزهة مجدي التي حوكمت بثلاثة أشهر سجن نافذ لأنها فضحت تحرش رجال القمع بها أثناء التحقيق، وهو ما أطلقت عليه النيابة العامة «إهانة هيئة منظمة». ناهيك عن المضايقات التي تتعرض له الأستاذات كنساء داخل أسرهن بسبب انخراطهن النضالي، بالإضافة إلى تعرضهن للتحرش وسط المسيرات الاحتجاجية وداخل مخافر الشرطة من طرف جهاز القمع.

كما أنه ومن خلال تتبعي للتعاليق في عدة مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي، يبدو لي بأن أكثرهن ينادي بضرورة توحيد النضالات وعيا منهن بأنه السبيل الوحيد لإنجاح معركتنا.

يبدو أن عادة عدم تمثيل النساء في الأدوار القيادية راسخة، متجلية في الحراك الجاري، فما وزن نساء التعليم في هياكل قيادات النضال الجاري من نقابة وتنسيقيات؟

انخراط النساء في المعركة الجارية بنفس حماس وإصرار زملائهن لا يوازيه تمثيلية قوية في مختلف مراكز القرار بالهيئات التي تناضل في إطارها. نلاحظ حضورا محتشما لأستاذات أو أطر دعم كمنسقات لمؤسساتهن أو في لجن الشعارات وتمثيلية شبه منعدمة داخل الأجهزة التقريرية.

غيابهن أو بقاؤهن في الكواليس ليس استخفافا بتلك المهام أو رفضا لها، بل وحسب اعتقادي، فان السبب هو استبطانهن بشكل غير واع للصورة النمطية المنوطة بالأدوار القيادية. كما أن عدم خوض غالبيتهن لتجارب سابقة قد يجعلهن مترددات أو غير واثقات من مدى قدرتهن على تحمل المسؤولية إلى جانب رفاقهن الذكور. هذا التردد يقابله في نفس الوقت إعجاب بزميلاتهن المتواجدات بقيادة التنسيقيات ويغبطنهن على «شجاعتهن» ومدى «تمكنهن» من تفاصيل معركتهن. هذا بالإضافة إلى إنهن يبدين باستمرار تعطشهن للفهم والنقاش في مختلف القضايا.

لكن بشكل عام فإن مشاركة النساء في هذه المعركة أدنى بكثير من تلك التي شاهدناها لدى تنسيقية المفروض عليهن- هن التعاقد. وربما يُعزى ذلك إلى كون القسم العريض من المفروض عليهن التعاقد في مقتبل العمر وغير مثقلات بالمهام الأسرية من جهة، وكون الناشطات في التنسيقية مررن بتجارب داخل الحركة الطلابية وجمعيات العاطلين- ات وبعض التجارب النسوية. فقد كنَّ يشاركن في المجالس الوطنية وفي اللجان الوطنية (لجنة الإعلام) ويتقدمن المسيرات والشعارات، ومع تراجع نضالات تنسيقية المفروض عليهم- هن تحت ضربات القمع والخطوات غير المحسوبة، تراجعت أيضا مشاركة الأستاذات بالشكل المنوه به أعلاه.

هل لوحظ توق من قسم من النساء إلى التقدم إلى الأدوار القيادية، ميدانيا على صعيد محلي وآخر وطني، أم أن قوة العادة لا تزال تمنع هذا التقدم؟

ليس هناك فرق كبير بين بداية هذه المعركة وما نراه اليوم بعد مرور شهرين من انطلاقها، لكن يبدو لي أنها، وبالنظر إلى ما يميزها تنظيميا ومطلبيا، ستفتح الباب لانضمام وتمرس نصف شغيلة القطاع ليكون فاعلا ويعطيها زخما كميا ونوعيا مستقبلا في حالة استمرارها، أو في حالة تحقيقها لانتصارات ولو جزئية.

هل برزت في خضم الحراك الجاري مطالب نسائية خاصة؟

لطالما شكل غياب المطالب النسائية في الملفات المطلبية النقابية الجانب السلبي للمعركة. تواجد النساء في الهياكل التنظيمية للإطارات النقابية وغيرها، و لو بالأغلبية، و انخراطهن في تجسيد وإنجاح الأشكال النضالية التي يقررونها جميعا، كل ذلك لم يجعل هذه المطالب موضوع نقاش يجب الترافع عليه، فرغم ما أشرنا إليه أعلاه من مشاركة وازنة للأستاذات المفروضات عليهن التعاقد في الأجهزة المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية للتنسيقية، إلا أن ذلك لم ينعكس قط في الملف المطلبي للتنسيقية. و هذا التجاهل لا يقتصر على المنتمين إلى النقابات من الذكور فقط، بل إن النساء أيضا في حالة تماهٍ مع هذه الثقافة الذكورية. يعتبر هذا الوضع نتيجة لاستبطان الثقافة السائدة في المجتمع من جهة، و من جهة أخرى، تواجد بيروقراطية تهمش الديمقراطية داخل المنظمات العمالية لن تساهم أو تسمح برفع الوعي لدى قسم كبير من العاملات.

المعركة الحالية إذن فرصة من أجل تطوير المطالب النسائية في منظمات النضال العمالي، و من أجل تقوية نضال نسائي كفاحي وسط تربة ذكورية، أو بمعنى أدق، العمل على إيجاد السبل الكفيلة بإقناع النساء قبل زملائهن الذكور، بعدالة ومشروعية مطالبهن، و جعلها مفهومة لدى الجميع بدون استثناء.

مواقف قيادة جامعة الاتحاد المغربي للشغل في التعليم عاكست إرادة القاعدة العريضة، فكيف تصرف المناضلون والمناضلات، الرافضون-ات لموقفها، في هذا الحراك غير المسبوق؟

منذ توقيع القيادات النقابية على اتفاق 14 يناير 2023 ومن بينها الجامعة الوطنية للتعليم- ا م ش، تخلل المجموعات الالكترونية نقاشات لم تتجاوز حدود التذمر الشفوي. و بمجرد إعلان الدولة

سريان مفعول النظام الأساسي الجديد، ونشره في الجريدة الرسمية في شتنبر الماضي، ارتفع منسوب الغضب وتعرض جميع المنتسبين للأجهزة التنظيمية إلى وابل من الاتهامات بالمؤامرة، ناهيك عن الإحراج الذي تسبب فيه تواطؤ القيادة مع الوزارة في تمرير هذا النظام المشؤوم، نظام المآسي بامتياز. ستلتقي هذه المعطيات مع امتعاض بقية الشغيلة التعليمية وإعلان رفضها لهذا النظام الجديد لينضم الجميع إلى غمار هذه المعركة منذ 5 أكتوبر 2023 دون التخلي عن عضويتها في النقابة. من جهة أخرى، ولأول مرة في بعض المواقع، تصدر فروع اقليمية أو جهوية لبيانات معاكسة لما يصدر عن قيادة النقابة بعد تردد و تخوف من «تصدع الإطار النقابي» على حد تعبير بعض النقابيين. هذه خطوة إيجابية طبعا لأنه تلتها مباشرة دعوات ملحة للفروع الجهوية بإصدار بيانات تدعو إلى الانخراط و إنجاح الأشكال النضالية التي تخوضها الشغيلة التعليمية. و ذلك ما حصل فعلا.

كيف حاولت تلك القيادة المسايرة للحد من تضررها من سخط القاعدة؟

أول ما قامت به، كما قلت سابقا، هو إعلانها رفض النظام الأساسي بدعوى أنها، مع القيادات النقابية الأخرى الثلاث لم تشارك في الصياغة النهائية لهذا المرسوم. ستدخل بعدها في سلسلة «حوارات» مع الحكومة والوزارة المعنية لتوهم الشغيلة التعليمية بأنها في صفها وبأنها تترافع على مطالبها موضوع الاحتجاج. بالرغم من استمرار الأساتذة و الأستاذات وأطر الدعم في تسطير البرامج النضالية لمعركتهم-هن، لكن يبدو أن الصنارة قد غرست فعلا ونحن نتابع اجتماعات تلو أخرى لقيادات نقابية مع ممثلين-ات عن تنسيقيات تناضل في الميدان. وهذا يجعلنا نتساءل عما استجد في موقف هذه البيروقراطيات النقابية من المرسوم الجديد (تطالب بتعديل ومراجعة مضامين النظام الأساسي)، و في موقفها من التعاقد (اتفقت مع اللجنة الثلاثية الوزارية على استثناء مباراة ولوج مراكز التربية والتكوين من التوقيف المؤقت للعمل بالنظام الأساسي الجديد)...الخ، ماذا استجد بخصوصها حتى تهرول التنسيقيات إلى مكاتبها مطالبة إياها بالتفاوض حول ملفاتها المطلبية.

ما مدى انضمام مناضلي جامعة التعليم-إم ش إلى مختلف التنسيقيات؟ وهل هم من القاعدة حصرا أم منهم قادة الأجهزة المحلية، وما دوافعهم بنظرك، وما موقف القيادة من ذلك؟

انضمام مناضلي-ات الجامعة الوطنية للتعليم-ا م ش إلى التنسيقيات الفئوية ليس وليد اليوم، قواعد و قادة أجهزة على السواء. انخراطهم- هن في الجامعة لم يمنعهم من المشاركة في تأسيس تنسيقيات والمشاركة والتعبئة لبرامجها النضالية. الجديد في هذه الدينامية النضالية الاستثنائية بكل المقاييس، هو انخراط الأغلبية في التنسيقية الجديدة «التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم» كقاعدة وكمنسقين-ات مكلفون-ات بمهام، مع العلم أنها ليست تنسيقية فئوية، بل هي نقابة قائمة بذاتها لدفاعها عن ملف مطلبي شامل يعني جميع الفئات المحتجة اليوم في قطاع التعليم. بل ويتم إعلان ذلك في المجموعات النقابية المحلية بشكل يبدو عاديا، لا يوحي بوجود تضارب في الانضمام أو تولي قيادة نقابتين في نفس الوقت. أعتقد أن الدافع الأساسي هو البحث عن بديل نقابي يستجيب لنداءات الشغيلة التعليمة منذ عقود تتمثل في وعاء نقابي موحد للشغيلة و للمطالب، تسود فيه ديمقراطية التسيير. هل وجدوا-ن فعلا ضالتهم-هن أم لا؟ سنترك الجواب للآتي من الأيام لكي تؤكد أو تنفي واقع الأمر.

أما بخصوص موقف القيادة من ذلك، فيبدو أنها منشغلة أكثر بإنجاح دورها الإطفائي لإخراج الدولة من المأزق الذي ورطتها فيه، وذلك عندما طمأنتها بنضج الشروط لتمرير هذا المرسوم الذي سيجهز على المدرسة والوظيفة العموميتين.

هل ينصاع أعضاء جامعة ام ش الملتحقون بمختلف التنسيقيات لما في هذه من أشكال ديمقراطية جنينية (بتفاوت)، أم أنهم نقلوا إليها الأساليب غير الديمقراطية المتعود عليه؟

على ما يبدو إن غالبيتهم- هن راضون- ات على هامش الديمقراطية التي توفرها الأشكال التنظيمية من داخل الإطار المولود حديثا، وبالتالي فانضباطهم لها يبدو بديهيا. لكن هذا لا يعني بالتأكيد أنه تم القطع نهائيا مع بعض السلوكيات المكتسبة من داخل إطاراتهم- هن السابقة من قبيل الهجوم على من يخالفهم- هن الرأي، سحب أعضاء من مجموعات تنظيمية (واتساب) لمجرد تفاعل بايموجي! طرد أعضاء بتهمة تسريب أسرار التنظيم خلافا للأعراف التنظيمية النقابية،...الخ.

إذا استمرت قيادة الجامعة على نهجها، هل تتوقعين انسحابات والتحاقات بهيئات نضال أخرى؟

هذا احتمال وارد جدا خاصة إذا تمت معالجة و تدارك بعض الأخطاء (التي سبق ذكر بعضها) في التنسيقية- النقابة، وتوسيع مجال الديمقراطية فيها عبر إشراك القاعدة في نقاش كل صغيرة و كبيرة، و عدم حصر دورها في التقرير فقط في أمور تقنية أو هامشية. ستكون في اعتقادي قطب جذب لمن لم يلتحق بعد من أعضاء نقابة الجامعة-ا م ش وغيرها من النقابات الأخرى. أما إذا تغلبت مظاهر وأد الديمقراطية واستئثار الأجهزة بالقرار، فإن الشغيلة ستستنتج أن لا فرق بين «النقابات» و»التنسيقيات»، وسيكون ذلك هدرا كبيرا لطاقة نضال كبيرة شهدنا ميلادها مع الدينامية النضالية الجارية.

حراك شغيلة التعليم: ظواهرٌ سلبية على صعيد حرية التعبير والديمقراطية..

بقلم: م.ب

تستمد الحركة النضالية، الجارية بقطاع التعليم منذُ شهرين، قوتها غير المسبوقة من حجم المشاركة الجماهيرية، ومن تنسيق الخطوات النضالية بين الهيئات القائدة للنضال: التنسيقية الوطنية والتنسيق الوطني وتنسيقية التأهيلي.

وجليٌّ أن قوة المشاركة الجماعية في النضال (الإضراب، المسيرات، وشتى صنوف الاحتجاج...) إنما تتعزز بالمشاركة الجماعية أيضا في اتخاذ القرارات المتعلقة بسير المعركة وآفاقها. فبقدر ما تكون الديمقراطية في التسيير سائدة، تتقوى المشاركة الجماعية وتتجنب الحركة السقوط بين يدي أقلية منفردة بالقرار.

المشاركة الجماعية في القرار تتطلب الماما بمعطيات الشأن النضالي، سواء ما يجمع الشغيلة من مطالب رئيسية، تستوعب ما يتعلق بهذه الفئة أو تلك، أو ما يتعلق بمناورات الخصم، وخططه لتمزيق صف الشغيلة، سواء بتنازلات هزيلة أو بعقوبات أو سعي لكسر الإضراب. لذا فإن رواج المعلومة وعدم احتكارها من الشروط الأساسية لإسهام جماعي في اتخاذ القرار. ثاني الشروط حرية التعبير عن الرأي وحرية اقتراح ما يراه أي رجل أو امرأة تعليم مفيدا للحركة. وهذه الاقتراحات و الآراء يجب أن تكون موضوع نقاش جماعي بكل حرية وبدون إقصاء أو إسكات لهذا الصوت أو ذاك بأي مبرر كان.

وفضلا عن هذا كله، لا تستقيم أي حركة نضال إلا بانتخاب المندوبين، سواء كمنسقين، أو ممثلين للتفاوض أو أي مسؤولية نضالية بما فيها في اللجن الوظيفية التي يقتضيها التسيير اليومي للنضا ل .

وقد نشأ الحراك الجاري في التعليم حاملا معه أشكال من حرية التعبير وممارسة الديمقراطية وكل الشروط التي أتينا على ذكرها. وهذا ما عزز ثقة الشغيلة في أنفسهم وأعطى الحركة الزخم الذي نشهد .

لكن عوض تطوير أشكال حرية التعبير و الديمقراطية الأولية، هذه، بدأت تظهر هنا وهناك في مختلف هيئات حراك التعليم، ببعض المناطق، ممارسات لا تمت لحرية التعبير و للديمقراطية بصلة غير صلة العداء.

رب قائل إن إثارة هذه الأمور سيشوش على المعركة ويضر في آخر المطاف بمصلحة شغيلة التعليم. مثْلُ قائل هذا مثلُ من يرفض إصلاح عجلة مثقوبة وغض الطرف عن المشكلة بمبرر أن عربتنا تسير وكل حديث عن العجلة المعطوبة تشويش على سيرها.

ظهور مشكلات في تدبير نضالنا أمر عادي ومُنتظر، ومن له إطلاع على تجارب نضالات الشغيلة ببلدنا وبأقطار المعمور، يعرف أن الأعطاب يجب إصلاحها في خضم النضالات، وأن الترياق الشافي هو الديمقراطية أولا و الديمقراطية أخيرا.

ولا شك أن اتخاذ مبررات، كيفما كانت، للامتناع عن معالجة أعطاب الحركة، لا ينم بتاتا عن حرص على مصلحة الشغيلة المناضلين-ات.

هكذا بتنا نشهد منذ مدة عددا من الظواهر السلبية في تسيير النضال، سواء الجموع العامة أو العلاقة بالمنسقين أو حتى مجرد حرية التعبير في أبسط تجلياتها.

دعُونا نجْرُد تلك الظواهر السلبية التي يتعين تحمل كامل المسؤولية في معالجتها قبل أن تلحق بالغ الضرر بمعركتنا. ما سنأتي على ذكره ليس قاعدة عامة بل هو حالات قائمة إلى جانب ما هو ايجابي في تجربتنا النضالية.

الظواهر السلبية هي كالتالي:

حرية التعبير وإبداء الرأي و الاقتراح: يتواصل الشغيلة بيسر عبر مجموعات واتساب. وهذه وسيلة فعالة عندما تتيح لأي كان أن يوصل رأيه للآخرين، ويتوصل منهم بالردود التي تُعدل الفكرة وتطورها إلى غاية بلوغ أصوب صيغة واتفاق الأغلبية عليها. لكن وسيلة التواصل هذه تتيح في الآن ذاته سهولة في ممارسة الرقابة، والإقصاء، من قبل المشرفين عليها .

ما جرى في العديد من الحالات أن من يشرفون على مجموعة واتساب يتدخلون لاتهام الأفكار التي لا تروقهم بأنها تشوش على المعركة، كأن التزام الصمت والسير بدون بصيرة ولا تبصر هو الذي سيؤدي الى النصر. ويعمد قامعو حرية التعبير هؤلاء إلى أساليب لتحوير النقاشات الجوهرية بقصد منع تبلور أفكار غير التي في رؤوسهم، ساعين بذلك عمليا إلى الانفراد بتوجيه الحركة أي عمليا فرض أفكار لم تخضع لأي نقاش وبالتالي ليست تعبيرا عن رأي الشغيلة. وبلغ الأمر أحيانا حد إغلاق مجموعات الواتساب لحظات الانتقادات أو لحظات بروز اختلافات واستعمال أساليب ماكرة لإظهار المنتقدين كعناصر مخربة. لا بل جرى في حالات سحب مهمة الادمين من مناضلين يحترمون حرية التعبير لإسنادها لمكلفين بقمعها من الطيعين.

إجهاز على الجموع العامة الدورية المفترض أن تكون أداة تسيير المعركة ميدانيا، فقد حدث أن تم الإجهاز كليا على هذه الطريقة الديمقراطية التي لجأ إليها الشغيلة، إجهازٌ له نفس غاية نزع تدبير الأمور من أيدي أصحابها واستئثار البعض بها لغايات في نفس يعقوب. وقد جرت الاستعاضة عن الجموع العامة التي تتيح بلوغ النقاش الجماعي أفكارا ومقترحات صائبة باشتغال العقل الجماعي عليها، بالتصويب والإضافة والتطوير، جرت الاستعاضة عنها باستبيانات تتعامل مع الشغيلة فردا فردا، أي مشتتين لا يبلورون جماعيا بتفاعلات الأخذ و الرد. استبيانات عن بعد كأن هيئة النضال شركة تجارية تدرُس السوق.

وثمة حالات لم يعد فيها تواصل مع الجمع العام، بل يكتفي المنسق بالتواصل مع «أصحابه». فتحجب المعلومة عن عامة الشغيلة، ما يضعف مشاركتهم في القرار.

التحايل والخداع لعرقلة انعقاد جموع عامة معينة بمبررات تستصغر عقول الشغيلة من قبيل انعدام مكان اجتماع يتسع لعدد المجتمعين. بينما يجد مدعو ذلك أمكنة رحبة لعقد ندوات صحفية ومجالس وطنية وإقليمية. كما تُستَعمل ذريعة صعوبة الحصول على مقر للاجتماع، والحال أنه تم قصدا سد هذا الباب برفض استعمال مقرات نقابية أو حزبية أو جمعوية، كأن هذه الصفة بذاتها ستنال من إرادة شغيلة التعليم. إنها وصاية ومعاملة للشغيلة كصبية. ..

إعدام الديمقراطية كليا بالسعي الحثيث من أجل استحواذ أقلية قليلة على كل جوانب المعركة ولجانها وذلك بخنق أي صوت نقدي. هذا لدرجة عدم احترام ما خرج به الجمع العام والاستعاضة عنه بما تريد أقلية، ومن الأمور التي جرى فيها هذا التعسف الفظ أمر تنسيق النضال مع مكونات أخرى في حراك الشغيلة.

ويروي مناضل تجربته المباشرة مفصلا أساليب التحايل لقمع التعبير عن الرأي وذلك بتفاهمات قبلية لمحاصرة الآراء الناقدة والتشويش على مداخلات المنادين بالديمقراطية، وتعمد افتعال كلام الجنبات، وخلق أجواء غير صحية لدفع المترددين إلى تفادي الانتقاد. هذا فضلا عن احتكار التسيير من طرف عنصر واحد وقيامه بتوجيه النقاش بما يخدم منظوره المسبق. كما يتم اللجوء إلى التلاعب بتفادي حسم الأمور العملية في المجالس الموسعة وتركها للجان أغلبها احتكر منذُ البداية، مع رفض تطعيم اللجن بشكل متجدد. وتبلغ وقاحة البعض مستوى محاربة عملية، بمختلف الحيل، للرأي المغاير بمبرر أن صاحبه نقابي، رغم أن معظم الدافعين بهذه الحجة المخادعة والقمعية هم أنفسهم منتمون إلى نقابات.

هكذا هناك سعي لفرض توجه بعينه بما فيه أخطر ما يهدد حراكنا وهو رفض التنسيق مع تنسيقيات أخرى، مع التنازل لفظا لتطلعات الشغيلة الى وحدة النضال بالإعلان عن الاستعداد للوحدة. وجلي أن هذا المسعى يحركه الخوف من انفلات الحركة من تحكم من يعتقد انه سيد أمرها.

تلكم مجمل الأساليب المستعملة لممارسة «ديمقراطية» ظاهرية جوهرها استبداد بالرأي وبالقرار.

وبدون تهويل، وبكامل الثقة في مقدرة الشغيلة على تصحيح ما يشوب أدوات النضال من نواقص، نختم هذا المقال بدعوة كافة الشغيلة إلى رفع مستوى المشاركة في تسيير النضال، وعدم الارتكان إلى السلبية وتفويض الأمر إلى «قادة» مهما كان مستواهم، وبالتالي التمسك بحرية التعبير، كاملة غير منقوصة، وبالحق في المعلومة، وبانتداب حر وديمقراطي لمن تسند لهم مهام، على كل المستويات، وبالحق في المشاركة التامة في اتخاذ القرار.

حراك التعليم العظيم: من أجل توحيد هيئات تنسيق النضال

النادي العمالي للتوعية والتضامن، 3 ديسمبر 2023

يخوض شغيلة التعليم بالمغرب منذ أشهر معركة لم يسبق لها نظير في تاريخ الحركة العمالية المغربية. فلم يشهد قط نضال أجراء بلدنا وأجيراته شبيها للحراك الجاري سواء من حيث حجم المشاركة أو مستوى الوحدة، أو طول النفس، وكذا نسبة ممارسة الديمقراطية. أجج تمرير الدولة للنظام الأساسي، بمساعدة قيادات نقابات لم تراع قط مصلحة نساء التعليم ورجاله، الاستعداد للنضال، ووحد الشغيلة متجاوزا النزوع الفئوي الذي طالما شق صفوفها.

إن نوعية الهجوم الذي يتصدى له اليوم شغيلة التعليم، دفاعا عن الوظيفة العمومية وعن المدرسة العمومية، يندرج ضمن عدوان عام يروم الاجهاز على مكتسبات العيش الاقتصادية والاجتماعية، ما يتطلب انضمام شغيلة سائر القطاعات، حتى الخاص، لا سيما أن الاجهاز على القدرة الشرائية لعامة الاجراء والكادحين يستدعي كفاحا أوسع نطاقا من القائم حاليا.

تراهن الدولة بكل ما تقدم عليه من تنازلات زائفة وتهديدات بالعقاب الإداري وبالقمع، على إخماد حراك التعليم لتصعد هجومها على ما تبقى من مكاسب الخدمات العمومية، ومواصلة فرض الغلاء غير المسبوق ومستويات البطالة وهشاشة التشغيل المهولة.

معركة التعليم الجارية، معركة الجميع ففي قلبها الدفاع عن المدرسة العمومية، وسائر الخدمات العمومية والاجتماعية، وهو ما يستوجب المساندة والانخراط في النضال سيرا نحو معركة إجمالية تخوضها الطبقة العاملة المغربية من أجل الكرامة والحياة اللائقة.

رأينا:

إننا في النادي العمالي للتوعية والتضامن، المتابعين بانتباه واعتزاز كبيرين كفاح شغيلة التعليم، وسيرا على الجهود التي ما انقطعنا عن بذلها منذ زهاء ربع قرن، لتنوير الشغيلة بقضايا أوضاعها ونضالها، نرى أن سلاح الظفر في هذه المعركة الفريدة، على غرار معارك طبقتنا عبر الزمن والاقطار، إنما هو الوحدة والتضامن، وحدة أداة النضال بدمج كل التنسيقيات في هيئة واحدة، وذلك على أساس مطالب أساسية نجملها فيما يلي:

1-سحب النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية والتكوين، وإلغاء التعاقد وكل أشكال العمل الهش خارج الوظيفة العمومية بإدماج وترسيم كافة شغيلة القطاع (المفروض عليهم-هن التعاقد، مربيات ومربي التعليم الأولي، عمال وعاملات الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء المدرسي، سائقي النقل المدرسي)؛

2-الحفاظ على الطابع العمومي والمجاني وللمدرسة ومدها بتمويل كفيل بالرقي بها إلى مستوى لائق؛

3-إلغاء كافة صنوف العقوبات والاقتطاعات المقررة وإرجاع المبالغ المقتطَعة؛

4-زيادة عامة في الأجور لا تقل عن 5000 درهم فورية وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار لمواجهة الغلاء الفاحش؛

5-تسوية ملفات جميع الفئات؛

6-تحسين ظروف العمل مع إعطاء أقصى أولوية لمطالب نساء القطاع.

النصر لشغيلة التعليم، إلى الأمام نحو تجديد الحركة النقابية المغربية بروح كفاحية وديمقراطية

النقابة الديمقراطية للبحارة الصيادين بالمغرب: تضامُننا مع شغيلة التعليم ضد هشاشة التشغيل وتجميد الدخل وخصخصة الخدمات العمومية

اكادير في: 28 نونبر 2023

شنت شغيلة التعليم بمختلف الفئات إضرابا بطوليا لم يسبق أن خاضته الطبقة العاملة بالمغرب، فمنذ 05 أكتوبر 2023 شُل قطاع التعليم برمته. ومما يميز هذا الاضراب مساهمة القواعد في اتخاذ القرارات بكيفية تقطع مع أساليب التبقرط، وذلك بانعقاد جموع عامة لكافة المكونات بأماكن العمل، كما تنضاف ميزة أخرى لهذه المعركة هي نزول الشغيلة التعليمية إلى الاحتجاج بالشوارع للتعبير عن مطالبهم عكس الاضرابات الاخرى التي عادة ما يركن فيها المضربون في انتظار ما ستسفر عنه مفاوضات القيادات.

استطاعت معركة الشغيلة التعليمية توحيد صفها رغم اختلاف مطالب فئاتها، حيث رفعت مطلبا مهما وموحدا للصف وهو اسقاط النظام الاساسي، وهذا ما عبأ كافة الفئات، وساهم في توسيع واستمرار المعركة، ما يقتضي شمول المعركة لفئات لازالت خارجة عن الحراك بعد أن تجاهلها كل النظام الأساسي مثل مربيات التعليم الأولى وكل الفئات المتروكة فريسة لشركات القطاع الخاص، حراسة، نظافة ...

إن مطلب الأساتذة هو مطلب يتقاطع مع عدة مطالب أخرى تهم القطاعات الأخرى أكانت عمومية او خاصة، إنه مطلب يتعارض مع سياسة الدولة المعبرة عن تنفيذ املاءات المؤسسات المالية الدولية، والتي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي: تقليص كتلة الأجور بالوظيفة العمومية، وخصخصة القطاع مع تليين قوانين الشغل المنظمة للقطاع الخاص، أي ضرب مجانية الخدمات العمومية كالتعليم، والصحة. لذا على الأساتذة التمسك بهذا المطلب وربطه بتلك السياسات، والتشهير بها، حتى تتوسع المعركة.

إن "الحوار" الذي جرى أمس بين الحكومة و"قيادات" نقابية هو مناورة لنسف الهياكل التنظيمية للفئات التعليمية، ومحاولة إضفاء شرعية على كراسي آيلة للسقوط، وهذا ما يوضح ارادة الدولة في ضرب الحق التنظيم وقياس النقابات على مقاسها " مشروع قانون النقابات" – وابعادها عن مطلبها الحقيقي والموحد وهو سحب للنظام الاساسي بشكل نهائي.

أيها العمال يا عموم الكادحين: إن مطالب الشغيلة اليوم هي رد غير مباشر على سياسة الدولة في كافة المجالات يجب توسيعه، لقد شهد بلدنا هجوما على كافة حريات التنظيم والحقوق الشغلية التي طالت وتطال القطاع الخاص، واليوم يعاني العمال بالقطاع العمومي ما عنيناه ونعاني منه من هشاشة في التشغيل، وتراجع الاجور الهزيلة اصلا بفعل غلاء المعيشة وخصخصة الخدمات الاجتماعية، وهشاشة الحماية الاجتماعية، لذا على كافة عمال المغرب أن يساندوا معركة الشغيلة التعليمية لأنها معركتهم. ضد كل مخططات الهجوم على مكاسب عموم الشغيلة، اننا في النقابة الديمقراطية للبحارة الصيادين في المغرب نعلن تضامنا المبدئي التام مع الاساتذة المضربين إلى غاية اسقاط النظام الاساسي كما نطالب بحق العمال في التنظيم والاحتجاج والتظاهر... ولن يتأتى إلا بأسقاط مشروع قانون الاضراب وكل قوانين قمع الحريات النقابية.